

انخفاض تاريخي لمخزون السعودية من سندات الخزانة الأمريكية



كشفت وكالة بلومبيرغ الأمريكية عن انخفاض تاريخي لمخزون السعودية من سندات الخزانة الأمريكية.

وذكرت الوكالة أن مخزون المملكة من سندات الخزانة الأمريكية انخفض إلى أدنى مستوى في أكثر من 6 سنوات، حيث تخصص الحكومة السعودية المزيد من ثروة المملكة في الأصول ذات المخاطر العالية.

وبحسب الوكالة فإنه في يونيو 2023، باعت الحكومة السعودية أكثر من 3 مليارات دولار من سندات الخزانة الأمريكية، مما أدى إلى تفريغ الأوراق المالية للشهر الثالث على التوالي.

وبذلك انخفضت حيازة المملكة من سندات الخزانة الأمريكية إلى أكثر من 41%، منذ أوائل عام 2020.

من جهة أخرى كشف محافظ البنك المركزي السعودي "ساما" رئيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية أيمن السيارى، أن قطاع المالية الإسلامية على مستوى العالم شهد نموًا متسارعًا بحيث تجاوزت قيمة أصول القطاع 11.2 تريليون ريال، وبمتوسط نمو نسبته 9.6 في المئة خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

جاء ذلك خلال الكلمة الافتتاحية لندوة الذكرى العشرين لمجلس الخدمات المالية الإسلامية المصاحبة للاجتماعات السنوية للمجلس، التي يستضيفها البنك المركزي السعودي خلال المدة من 14 إلى 16 أغسطس 2023م في الرياض؛ وذلك لمناقشة تطورات قطاع المالية الإسلامية، وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها.

وأكد السيارى أن علاقة السعودية بالمالية الإسلامية راسخة وتاريخية، حيث تضم أكبر سوق للمالية الإسلامية في العالم، ويبلغ إجمالي الأصول الإسلامية عبر القطاعات أكثر من 3,1 تريليونات ريال، ويمثل قطاع المصرفية الإسلامية وحده ما يقارب 33 في المئة من أصول البنوك الإسلامية على مستوى العالم.

وأشار إلى أن المملكة تعد أكبر جهة إصدار سيادية للصكوك في العالم، كما يعد قطاع التأمين التعاوني في المملكة الأسرع نمواً عالمياً بنسبة قاربت 27 في المئة لعام 2022م.

وهذا السيارى الحضور والمشاركين بمناسبة مرور 20 عاماً على تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ولكل من أسهم في تحقيق أهداف المجلس طوال العقدين الماضيين، مؤكداً معاليه التزام البنك المركزي السعودي في دعم رؤية وأهداف المجلس في تطوير سوق مالية إسلامية متينة ومستقرة.

ونظماً على هامش الاجتماعات السنوية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية عدد من الفعاليات المصاحبة بحضور نخبة من المختصين وصناع القرار، بحسب وكالة الأنباء السعودية (واس).

وقد عُقدت جلسات حوارية أُستعرض خلالها مسيرة تطور صناعة المالية الإسلامية ودورها في الإطار العام للتنمية الاقتصادية للدول، وتشجيع المزيد من التعاون الدولي في هذا الشأن.

إلى جانب تسليط الضوء على تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية للعام 2023م، وأهم التطلعات وسط تشديد الأوضاع المالية العالمية، كذلك تقييم سلامة ومرونة قطاعات هذه الصناعة التي تضم بصفة عامة الصيرفة الإسلامية، وأسواق المال، والتأمين الإسلامي، والروابط بين هذه القطاعات.